

المصدر :

اليوم

التاريخ :

31-07-2007

الصفحات :

3

العدد : 12464

المسلسل : 33

خادم الحرمين الشريفين يرأس جلسة مجلس الوزراء

الجلسة يؤكد جمع الصف العربي وترسيخ مؤسسات العمل الإسلامي المشترك

المصدر :

اليوم

التاريخ :

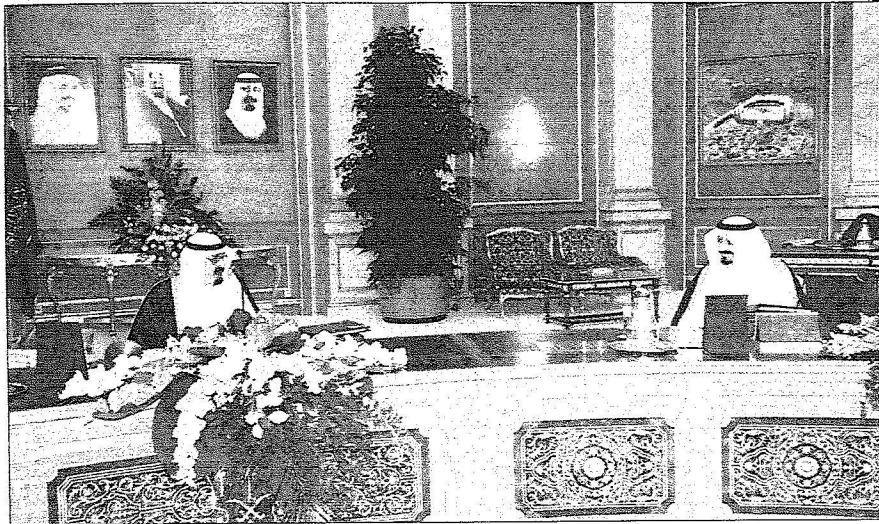
31-07-2007

الصفحات :

3

العدد : 12464

المسلسل : 33



(واس)

خادم الحرمين الشريفين لدى ترؤسه جلسة مجلس الوزراء أمس

التصدي لحاولات الهيمنة في المنطقة ورفض تغيير تركيبها الجمعية المستقرة
اتفاقية لمنع الازدواج الضريبي مع أوزبكستان وتشجيع الاستثمارات مع ماليزيا

واس - جدة

ترأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الاثنين في قصر السلام بجدة ، وفي مستهل الجلسة أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مجمل المحادثات والمشاورات والاتصالات التي جرت خلال الأسبوع الماضي مع عدد من قادة الدول ومبعوثيهم وممثليهم ، والتي تناولت العلاقات الثنائية وقضايا المنطقة والشؤون العالمية ، ورحب خادم الحرمين الشريفين بالزيارة التي قام بها الرئيس برويز مشرف ، رئيس جمهورية باكستان الإسلامية ، وبما يربط بين البلدين من وشائج الدين والصداقة والتعاون ، وبما يجمع بينهما من فهم مشترك للحراك السياسي في الدول الإسلامية - ومن قناعة بضرورة التمييز بين الحركات المتطرفة التي ترفع للإسلام شعاراً يخفي فهمها المخرف للشرعية السمحاء ، وبين القوى التي تسلك طريق الشرعية والقبول الشعبي في بلدنا في إطار قيم الإسلام ومثله وسعته ومقاصده ، كما نوه خادم الحرمين الشريفين بإلقائه باسم أمير دولة الكويت ، وبما يقوم به البلدان الشقيقان من عمل دؤوب لترسيخ مؤسسات العمل الخليجي والعربي المشترك ، وما يبذلانه من جهد للتعامل الاستراتيجي مع مستجدات

المصدر :

اليوم

التاريخ :

31-07-2007

الصفحات :

3

العدد : 12464

المسلسل : 33

والبضائع على الطرق البرية بين
حكومة المملكة العربية السعودية
وحكومة الجمهورية التركية، الموقع
عليه في مدينة أنقرة بتاريخ 14 / 7 /
1427هـ الموافق 8 / 8 / 2006م ، وبعد
النظر في قرار مجلس الشورى رقم (18 / 20)
وتاريخ 17 / 5 / 1428هـ ، قرر
مجلس الوزراء الموافقة على الاتفاقية
المشار إليها ، وذلك بالصيغة المرفقة
بالقرار وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.
وتتضمن أبرز ملامح الاتفاقية
تشكيل لجنة مشتركة دائمة من
ممثلين عن السلطات المعنية بالنقل

بينه - بالتوقيع على مشروع اتفاقية
بين حكومة المملكة العربية السعودية
وحكومة جمهورية أوزبكستان
لتجنب الازدواج الضريبي في شأن
الضرائب على الدخل وعلى رأس المال
ولتجنب التهرب الضريبي ، ومشروع ()
البروتوكول (المرافق له - في ضوء
الصيغتين المرفقتين بالقرار - ورفع
النسخة النهائية الموقعة لاستكمال
الإجراءات النظامية اللازمة.
رابعها: بعد الاطلاع على ما رفعه
معالي وزير النقل بشأن مشروع
اتفاقية لتنظيم عمليات نقل الركاب

القرار المشار إليه فيما يتعلق بجانب
الإحصاء والمعلومات.
ثانياً: بعد الاطلاع على ما رفعه
صاحب السمو الملكي وزير الخارجية
بشأن الاتفاقية الدولية لجمع تمويل
الإرهاب ، وبعد النظر في قرار مجلس
الشورى رقم (8 / 9) وتاريخ 19 / 4 /
1428هـ . قرر مجلس الوزراء الموافقة
على الاتفاقية الدولية المشار إليها ،
وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.
وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.
ثالثاً: وافق مجلس الوزراء على
تفويض معالي وزير المالية - أو من

واتخذ من القرارات ما يلي:
أولاً : بعد الاطلاع على محضر
اللجنة الوزارية للتنظيم الإداري
الخاص بدراسة مدى ملاءمة الارتباط
التنظيمي لصلحة الإحصاءات
العامة والمعلومات بوزارة الاقتصاد
والتخطيط ، قرر مجلس الوزراء
التأكيد على ما جاء في قرار سابق له
برقم (284) وتاريخ 24 / 11 / 1426هـ
، مؤيداً ارتباط مصلحة الإحصاءات
العامة والمعلومات بوزير الاقتصاد
والتخطيط ، والتأكيد على قيام
المصلحة بتطبيق وتفعيل ما جاء في

الأحداث في المنطقة ، وأوضح وزير
الثقافة والإعلام إياد بن أمين مدني
أن المجلس أكد في هذا الصدد على
أن الملكة تسعى دوماً لـ جمع
الصف العربي ، وبرسخ مؤسسات
العمل الإسلامي المشترك، ويتصدى
لمحاولات فرض الهيمنة الفكرية أو
السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية
في المنطقة ، أو تغيير تركيبها
الاجتماعية المستقرة المتوافق عليها
والناجمة من داخلها .
وبين وزير الثقافة والإعلام أن
المجلس نظر بعد ذلك في جدول أعماله

المصدر : اليوم

التاريخ : 31-07-2007 العدد : 12464

الصفحات : 3 المسلسل : 33

البري في كلا البلدين للنظر في تنمية علاقات النقل بينهما وتكثيف الصعاب التي قد تعترض تنفيذ مواد هذه الاتفاقية ، وتقديم المقترحات المادفة إلى تطوير برامج النقل المشتركة بين البلدين وزيادة حجمها ، وان يقتصر النقل بين المملكة وتركيا على السيارات المسجلة في أي من البلدين وتضع هذه السيارات عند تواجدها في بلد الطرف الآخر للأئظمة والقوانين المعمول بها في هذا البلد ولا يجوز لها تجاوز الأحمال والأوزان والأبعاد المسموح بها للسير على شبكة الطرق في هذا البلد ، على أن يسمح كل من الطرفين المتعاقدين بالمرور العابر للركاب بالسيارات العامة المسجلة في بلد الطرف المتعاقد الآخر عبر أراضيه بعد الحصول على التأشيرات اللازمة لذلك.

خامساً: بعد الاطلاع على ما رفعه ممالي محافظ الهيئة العامة للاستثمار بشأن مشروع اتفاقية بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية سنغافورة حول التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات ومشروع (البروتوكول) المرافق له ، الموقع عليهما في سنغافورة بتاريخ 12 / 3 / 1427 هـ ، الموافق 10 / 4 / 2006 م ، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (128 / 8) وتاريخ 22 / 2 / 1428 هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على الاتفاقية (و البروتوكول) المشار إليهما ، وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار ، وقد أعد مرسوم ملكي بذلك ، وتتضمن أبرز ملامح مشروع الاتفاقية أن يشجع كل طرف متعاقد استثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر ويتسح بدخول هذه الاستثمارات وفقاً لأئظمته ولوائحه وسياساته الخاصة، و يضم كل طرف متعاقد لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر التحويل الحر للمدفوعات المتعلقة بالاستثمارات وعائدات الاستثمارات التي في حوزتهم داخل الحدود الإقليمية للطرف المتعاقد الأول.